

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى المغرب يصمد أمام قيود الإغلاق

المؤشرات تؤكد قوة جاذبية بيئة الأعمال

وتضاعفت اعتمادات استثمار الميزانية العامة ثلاث مرات منذ العام 2007، بمتوسط اعتمادات سنوية قدرها 8.5 مليار دولار خلال الفترة بين 2017 و2021 مقابل 6.34 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2012 و2016. كما تحسنت نسبة تنفيذ استثمار الميزانية العامة للدولة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 53 في المئة سنة 2012 إلى ما يقرب من 79 في المئة سنة 2018، الأمر الذي يجسد الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين تنفيذ الاستثمارات العمومية وتقليص آجال الأداء المرتبطة بالطلب العمومية.

1.87
مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية في 2020 مقابل 1.85 مليار دولار في 2019

وشرعت الحكومة في تنفيذ العديد من الخطط في مقدمتها الاستراتيجية الطموحة التي أطلقها الملك محمد السادس، والمتعلقة بالجبل الأخضر 2020 - 2030 والذي جاء استكمالاً لخطط المغرب الأخضر، والذي يهدف إلى دعم جيل جديد من المزارعين من خلال تعبئة مليون هكتار من الأراضي. بدأت بتنفيذ خطة التسريع الصناعي 2021 - 2023، التي تستهدف تعويض 3.8 مليار دولار من الواردات، إلى جانب تنفيذ خطط لإنعاش قطاعات في مقدمتها السياحة والاقتصاد الاجتماعي لتجاوز الأزمة الناتجة عن الجائحة. وأواخر مايو الماضي أعلن المغرب برنامجها الجديد للتنمية الاقتصادية، والذي يمتد حتى عام 2035، في مسعى لإعادة الزخم للبلد واقتصاده وموقعه الجغرافي بوابة إفريقيا.

من توفير فرص عمل جديدة للمواطنين وتكون أكثر استجابة للمستثمرين المحليين والدوليين. وتريد الرباط تجاوز تداعيات الأزمة الصحية بأسرع وقت ممكن، بعد أن أحدثت صدمة في قطاع الأعمال المغربي بفعل تأثيره على مناخ الاستثمار والأنشطة الصناعية والتجارية. وفي أحدث تحركاتها، صادقت الحكومة الجمعة الماضي خلال اجتماع الدورة 80 للجنة الوطنية للاستثمارات برئاسة رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على 23 مشروع اتفاقية استثمار جديدة بميزانية تبلغ نحو مليار دولار، من شأنها توفير قرابة 8 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وتستهدف المشروعات المقترحة كافة مناطق البلاد وهي وتشمل عدة قطاعات على رأسها الصناعة والسياحة والصناعات الغذائية والطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر والبنية التحتية والتجارة وغيرها. وكانت لجنة الاستثمارات قد وافقت خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 على استثمارات في قطاعات الصناعة والطاقة والصناعة الغذائية والسياحة، بقيمة إجمالية تقدر بـ34 مليار دولار وفرت أكثر من 39 ألف فرصة عمل.

وأظهر تقرير حول حصيلة إنجازات الفترة الفاصلة بين 2017 و2021 والمشور على المنصة الإلكترونية للحكومة المغربية أنه يتوقع أن يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية بنهاية هذا العام نحو 25.8 مليار دولار بفضل إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار رغم الظروف الصعبة الناجمة عن الجائحة. وحسب التقرير، فإن ضخ الاستثمارات الحكومية يعزز تنافسية الاقتصاد المحلي ويحسن مناخ جذب الاستثمارات الأجنبية وبصفة عامة في صمود النسيج الاقتصادي.

الرباط - أكدت تقديرات حديثة أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب استطاعت المحافظة على وتيرة نموها ولو أنها كانت بشكل طفيف، رغم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تفشي الجائحة.

ونذكر وكالة الأنباء المغربية الرسمية نقلا عن مكتب الصرف التابع لوزارة المالية والاقتصاد قوله في تقرير نشره حديثا إن "صافي تدفق رؤوس الأموال الخارجية ظل شبه مستقر خلال السنة الماضية، حيث بلغ 16.7 مليار درهم (1.87 مليار دولار) مقابل 16.5 مليار درهم (1.85 مليار دولار) في سنة 2019".

وأوضح المكتب في تقريره السنوي لسنة 2020 عن ميزان الأداءات ووضع الاستثمار الدولي للمغرب أن أسهم المشاركة، التي ارتفعت بنسبة 14 في المئة لتصل إلى 11.4 مليار درهم (1.28 مليار دولار)، تشكل المكون الرئيسي لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب بحصة تبلغ 68.2 في المئة. وتحول المغرب في السنوات الأخيرة إلى ورشة عالمية واسعة للاستثمارات في جميع أنحاء البلاد وهي تمتد من مشاريع تطوير الموانئ والمطارات والطرق إلى المشاريع الثقافية والسياحية، وصولاً إلى مشاريع الطاقة المتجددة التي تعد الأكثر طموحا على مستوى العالم.

وتساهم الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات بشكل كبير في انفتاح البلاد على الأسواق المحلية والدولية وتقديم المغرب كوجهة تنافسية تتميز بمناخ مستقر للأعمال. ويأتي الإعلان عن حجم الاستثمارات المسجلة في العام الماضي بعد أسابيع من قيام الحكومة باعتماد سياسة مندمجة وأكثر كفاءة بهدف تطوير مناخ الأعمال وتحسين الشركات على النشاط بشكل أكبر حتى تصبح أكثر إنتاجية وتمتكن

عمان توسع مشاريع صناعة الهيدروجين الأخضر

مشروع هايپورت الدقم في شراكة مع يونيبير الألمانية لشراء منتجات الأمونيا الصديقة للبيئة



سقف مرتفع من الطموحات

الطاقة البديلة في مجموعة أوكيو تعني أن المشروع لن يجد أي صعوبة في الحصول على الكوادر البشرية والمهارات اللازمة للانتقال بالمشروع إلى المرحلة الهندسية.

وأوضح لوك فاندبولكي الرئيس التنفيذي لديمي أن المجموعة تركز على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مُعرباً عن فخره بأن تكون مجموعة ديمي شريكاً في هذا المشروع الحيوي، وأنها تساهم من خلال مبادراتها في تحول العالم نحو الطاقة الخضراء باعتبارها واحدة من القطاعات الواعدة والأساسية في كل ما يتعلق بإنتاج الطاقة.

وقال إن "المشروع لن يساهم فقط في تحويل الطموحات الأوروبية بالحد من ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري في الجو وإنما سيساهم أيضا في تحقيق الرؤية المستقبلية لسلطنة عمان".

ويتزايد اعتبار ما يعرف بالهيدروجين الأخضر، الذي ينتج عن طريق تحليل الماء إلى عنصرين باستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وقود المستقبل لتقليل انبعاثات الكربون التي تنجم عن الوقود الأحفوري.

وقال دين هولاندر الرئيس التجاري لشركة يونيبير "نحن بحاجة إلى إخراج الهيدروجين من نطاق المختبرات والبدء في استخدامه في التطبيقات واسعة النطاق والحلول الصناعية القابلة للتسويق، ويجب علينا تحويله إلى سلعة تجارية واستغلال قدرتنا على استخدامه في العديد من الاستخدامات". وأضاف "تتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في استيراد الأمونيا الخضراء وتحويلها إلى هيدروجين، وهو أمر نبحث عنه في مدينة فيلهلمسهافن على ساحل بحر الشمال بألمانيا".

وأشار هولاندر إلى أن "ألمانيا ستعتمد بشكل كبير على الواردات إذا أردنا استخدام الهيدروجين لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا المتعلقة بتحسين المناخ".

وهذا النشاط المتزايد للسلطنة يتماشى مع مساعي بقية دول الخليج المنتجة للنفط إلى تنويع مصادر اقتصاداتها من خلال استحداث قطاعات ومصادر إيرادات جديدة، وهو ما يشمل دفعة كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة. وقال جون روبر الرئيس التنفيذي لشركة يونيبير الشرق الأوسط إن "الشراكة مع أوكيو وديمي في مشروع هايپورت، سندعم قدرات الشركة على تحقيق استراتيجيتها يونيبير العالمية المتعلقة بالهيدروجين".

وأعرب عن ثقته بأن عمليات مثل هذه في الشرق الأوسط ستوفر لشركة يونيبير الفرصة للدخول في مشاريع الهيدروجين الأخضر التي يمكن أن تستفيد من بعض وسائل إنتاج الطاقة بأقل كلفة في العالم، وبالتالي توفير الهيدروجين أو مشتقاته ذات التكلفة التنافسية، مثل الأمونيا الخضراء، إلى ألمانيا وأوروبا.

عززت سلطنة عمان خطط التعاون الصناعي في مجال اقتصاد الهيدروجين عبر توقيع اتفاقية جديدة مع يونيبير الألمانية لتوسيع مشاريع هذا القطاع في منطقة الدقم، في ظل الرهان على مكافحة التغير المناخي ودعم استخراج الطاقة من المصادر المستدامة.

مسقط - وسعت الحكومة العمانية من طموحات برنامجها المتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر ضمن استراتيجية التي يقودها السلطان هيثم بن طارق والذي يسعى إلى وضع بصمته على كافة مظاهر النشاط الاقتصادي لتنويع مصادر دخل البلد.

وتلقت مسقط دعما جديدا مع استمرار تدفق رؤوس الأموال للبلاد رغم تحديات الجائحة التي أثرت على اقتصادها المتعثر بتوقيع مشروع هايپورت الدقم الاستراتيجية لإنتاج الهيدروجين الأخضر على اتفاقية مع شركة يونيبير إحدى أكبر شركات الطاقة في العالم. وبموجب الاتفاقية ستخضع يونيبير إلى فريق المشروع لتوفير الخدمات الهندسية والتفاوض على عقد حصري لشراء الأمونيا الصديقة للبيئة.

وتعكس الاتفاقية نجاح المساهمين في هايپورت الدقم وهي شركة النفط العمانية (أوكيو) ممثلة في قطاع الطاقة البديلة ومجموعة ديمي البلجيكية في جلب إحدى الشركات الرائدة عالمياً لدعم المشروع وشراء الإنتاج والحصول على أفضل خيارات تمويل للمشروع.

وتأتي الخطوة بعد شهرين تقريبا من إعلان أوكيو أنها بدأت تجسد رؤية عمان الاستراتيجية في مجال الصناعات الكربونية بالإعلان عن وضع اللبنة الأولى لتشييد أحد أكبر المشاريع في العالم لإنتاج الهيدروجين ضمن تحالف يضم إنتركونتيننتال إنرجي، التي مقرها هونغ كونغ وشركة إنرتك المملوكة للهيئة العامة للاستثمار الكويتية.

ويقول خبراء إن الاتفاقية الجديدة تعتبر أحد الإنجازات الأخرى المهمة في مسيرة مشروع هايپورت الدقم بعد أن نجحت في وقت سابق من هذا العام في الحصول على موقع لتوليد الطاقة المتجددة يمتد على مساحة 150 كيلومتراً مربعاً في المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم.

ويتم حاليا إعداد الموقع لترتيب عدد من أجهزة الرصد الجوي للتأكد من الإمكانيات الواعدة والمتنوعة للدقم طوال العام في مجال توليد الطاقة الشمسية ومن ثم البدء في إنشاء مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.

وسيتم في المرحلة الأولى من المشروع إنشاء مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر تبلغ طاقته الاستيعابية 250 إلى 500 ميغواط في المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، حيث سيعمل المشروع الذي من المخطط أن يبدأ تشغيله في عام 2026 على تلبية الطلب العالمي على الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

كما تضم المرحلة الأولى من مشروع هايپورت الدقم إنشاء سلسلة قيمة كاملة



سالم بن سيف الهذيلي
شراكتنا تدعم مسار بناء مصنع لإنتاج الهيدروجين بمنطقة الدقم

دين هولاندر
علينا استخدام الهيدروجين في الطول الصناعية القابلة للتسويق

وسيتم ربط مشروع هايپورت بالرييف الجديد المخصص للتصدير في ميناء الدقم ومرفق التخزين وأرصفت المواد السائلة في الميناء وسيستخدم ميناء الدقم كبنية لتصدير الجزيئات الخالية من الكربون للمستخدمين حول العالم بأسعار تنافسية.

وقال سالم بن سيف الهذيلي الرئيس التنفيذي لقطاع الطاقة البديلة في أوكيو إن "اتفاقية التعاون مع يونيبير تمثل علامة فارقة في تطوير مشروع هايپورت الدقم فهي خطوة للأمام في الجهود المبذولة لبناء مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بمعايير عالمية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم".

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى الهذيلي قوله إن "المشروع يساهم في التعريف بقدرات السلطنة في مجال الطاقة المتجددة والدور الذي يمكن أن تؤديه كمصدر صاف للطاقة". وأضاف أن "الاتفاقية ستشهد الطريق لمزيد من التعاون بين قطاع الطاقة البديلة في أوكيو ومجموعة ديمي البلجيكية وشركة يونيبير، والانتقال بهذا التعاون إلى المرحلة الهندسية للمشروع".

الصين تعزز هيمنتها على صناعة الصلب في العالم

وقادت الصين أكبر منتج ومستهلك للصلب في العالم تعافى إنتاج الصلب الخام، بعد أن ارتفع إنتاجها بنسبة 11.8 في المئة إلى 563.3 مليون طن. وجاءت الهند في المرتبة الثانية بحجم إنتاج سجل 57.9 مليون طن بارتفاع سنوي 31.3 في المئة، ثم اليابان بإنتاج 48.1 مليون طن بنمو 13.8 في المئة.

وحلت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة بحجم إنتاج قدره 42 مليون طن بنمو 15.5 في المئة، تلتها روسيا بحجم إنتاج 38.2 مليون طن بارتفاع بنحو 8.5 في المئة.

وسجلت تركيا ثاني أفضل أداء بالهشرة الكبار من منتجي الصلب العالمي خلال النصف الأول بنسبة نمو 24 في المئة إلى 19.7 مليون طن لتحتل المرتبة الثامنة عالمياً.

وحث الزعماء الأوروبيون والأميركيون الصين في كثير من المرات على التعجيل بخفض الطاقة الزائدة التي أدت إلى انحدار الأسعار وانهموما بتقديم دعم حكومي لمنتجاتها من أجل مزايا تنافسية غير عادلة.

وارتفع إنتاج الصين أكبر منتج ومستهلك للصلب في العالم بنحو 4 في المئة عن المستويات التي تم تسجيلها في 2015 رغم أنها تعهدت بخفض الإنتاج بنسبة 15 في المئة.

وتعهدت الصين بخفض إنتاجها من الصلب بما يتراوح بين 100 مليون و150 مليون طن بحلول نهاية العام الماضي، لكن من الواضح أنها لم تلتزم بتعهداتها. ويبدو أن الأمل بحل مشكلة الإفراط في إنتاج الصين التي تضخ نصف الصلب العالمي تقريبا لن تتحقق قريبا رغم التصريحات القوية الصادرة من بكين.

ويرى محللون أن مشكلة تخمة إنتاج الصلب تراكمت على مدى أعوام لتتحول إلى أزمة، وأنها ستحتاج أعواماً مماثلة لحلها.

شركات إنتاج الصلب الصينية عملها خلال أزمة جائحة وأصبحت تنتج بمعدل أسرع مما كان عليه العام الماضي.

ترتيب كبار المنتجين منذ بداية 2021

- 563.3 مليون طن أنتجت الصين بارتفاع بنحو 11.8 في المئة
- 57.9 مليون طن أنتجت الهند بارتفاع بنحو 31.3 في المئة
- 48.1 مليون طن أنتجت اليابان بارتفاع بنحو 13.8 في المئة
- 42 مليون طن أنتجت الولايات المتحدة بارتفاع بنحو 15.5 في المئة
- 38.2 مليون طن أنتجت روسيا بارتفاع بنحو 8.5 في المئة

وأوضح التقرير الشهري للاتحاد أن إنتاج الصلب العالمي سجل 1.3 مليار طن خلال الفترة المذكورة مقارنة مع 873.13 مليون طن بالفترة المماثلة من العام الماضي.



الحديد الصيني يفرق الأسواق